آفاق

القلعة

● كان صاحبي اليمني الذي ملأ الألم قلبه يغني في هدأة الليل باللغة الكرواتية: اعذريني إذا كنت اتحدث عن الفراق، ولكن، إذا كان لابد أن نفترق فأرجو أن لا يكون ذلك في الربيع.

كنا في صقيع الشتاء وكان الحب الغائب هو الذي يدفئ المكان، ومن بعيد كانت قلعة "القاهرة" التي تطل على مدينة "تعز" الفاتنة تردد الأصداء: إذا كان لابد أن نفترق فأرجو أن لا يكون ذلك في الربيع.

في الصباح ذهبنا إلى تلك القلعة الشاهقة التي شادها توران شاه الأيوبي أخو صلاح الدين الأيوبي الذي استرد القدس الشريف من الصليبيين وجعل الاخوة العربية الكردية في حماية تاريخ من البطولة والعقيدة لا يستطيع أحد محوه، وإن تراكمت عليه بعض أتربة الجهل والعدامة القومية.

هناك أعمال جارية لإعادة القلعة إلى حالتها الأولى: خزانات ضخمة للمياه، ساحات للجند، شرفات مزينة بصوى لإطلاق النار للدفاع عن القلعة، طريق وعر ينتظر التعبيد فلم يعد العصر عصر حروب تقتضي وضع العقبات، وإنما هو عصر سياحة تنتظر الخدمات، قصر صغير تفوح منه روائح الزمن، إطلالة رائعة على مدينة تعز التي تتوسع باستمرار الأمر الذي يهددها بالعطش بسبب شحة المياه، أسوار محكمة تحمي تلك الجوهرة، ومن بعيد يبدو على تلة منفردة فندق سوفوتيل الفريد بطرازه وقد احتل القمة بكاملها وعلى يمينه على تلة بعيدة نوعا ما يبدو مجمع بيوت هائل سعيد أنعم وأولاده، أثرى أثرياء اليمن وأكثرهم حنوا على تعز وإن كانت بقية محافظات اليمن لا تخلو من أياد بيضاء لهم.

فضل النقيب

حاولت مرارا الاتصال بعبدالجبار هائل وكان زميلي في القاهرة في ستينيات القرن الماضي لأسأله في دقائق عن الحال والأحوال وما فعله الزمان وكيف هي تعز التي صعدت جبلها العملاق "صبر" والتي ولدت هذه المدينة الفاتنة من رحمه وعاشت بفضل ثمراته ومياهه وقد غطى الضباب الكثيف قمم الجبل المتعددة ابتداء من استراحة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله المنيفة على المدينة في موقع متحكم. لم أجد عبدالجبار فالمحمول يرد إن التلفون خارج الخدمة. قلت: حتى الأثرياء قد يعانون ما يعانيه بسطاء الناس وإن كنت أظن أن الحال مختلف.

في القلعة منعنا الحارس من التصوير وقال أن ذلك بأمر المحافظة لا منطق وراء ذلك المنع في معلم سياحي لاعسكري، والناس يذهبون إلى مثل هذه الأماكن ليتعلموا ويستفسروا ويلتقطوا الكي لتبقى ذكرى ضد النسيان.

كنت أتصور أن أجد كتيبا سياحيا أو على الأقل نبذة معلقة على لوح في المدخل تحكي قصة هذه الأعجوبة باختصار.

قلت لصاحبي أرجوك غن لي بالكرواتي إعذريني إذا كنت اتكلم عن الفراق ولكن أرجو أن لا يكون ذلك في الربيع.

واخذت الجبال تردد اصداء الصوت.

مكافحة الفساد تنمي الدخل وتطور الادارة

توصلت الأبحاث التي أجراها معهد البنك الدولي إلى أن مكافحة الفساد تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة الفقراء في البلدان النامية إضافة إلى أن عملية المكافحة تعطي عناصر دفع قوية لتحديث نظام الادارة العامة، لكن مشكلة الفساد لا تواجه الدول في العالم النامي إنما هي مشكلة عالمية وتنتشر بصور مختلفة وخطيرة.

مهيوب الكمالي

ولذلك تضافرت جهود المجتمع الدولي لمواجهة الفساد وما ينتج عن مظاهره من مشاكل ومخاطر على إستقرار المجتمعات وامنها ويعرض أهداف التنمية المستدامه وسيادة القانون للخطر، حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها رقم ٧٠ في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧م تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية ووافقت على ان تتخذ جميع الدول التدابير الممكنه لتنفيذ اعلان الأمم المتحدة بهذا الشأن .

وقد مثل إنضمام بلادنا الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ترجمة عملية لتوجه صادق يستهدف المشاركة في الجهود المبذولة لحصار الظاهرة ووقاية المجتمع من شرها والعمل على تشجيع الأفراد والجماعات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجالس المحليه والقطاع الخاص للمشاركة في محاربة أية مظاهر تبرز وتغذي الفساد ثم جاء تشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد لتعزيز الجهود الرسمية لمنع تغلغل الظاهرة في أجهزة الدولة والمجتمع وحماية النظام العام واستقرار الوطن وصون صحة الناس وتحديث الادارة العامة .

ولا ريب بأن الجهود التي تبذل على مستوى اللجنة العليا وأجهزة الرقابة سواء تمثلت في الجانب التشريعي أو السلطة اللامركزية وجهاز الرقابة والمحاسبة والأمن والبنك المركزي بمختلف أنشطته جميعها تنصب باتجاه تحقيق تقدم ملموس في مجال تحديث الادارة العامة ومنع الفساد من الانتشار والحد من طغيانه على الدخل القومي واضعاف عمليات الانتاج وتشويه سمعة أداء الأجهزة والمؤسسات ذات الوظائف المتعلقة بخدمة المستثمرين والمعاملات المصرفية والانشطة التجارية بين بلادنا والعالم الخارجي.

ولذلك يجب ان تتضافر الجهود الرسمية مع جهود المجتمع المدني والمواطنين لمكافحة الفساد حيث تؤكد ابحاث معهد البنك الدولي أهمية مشاركة المواطنين في عملية المكافحة اضافة إلى الجهاز القضائي ووسائل الاعلام ومن أجل تحسين عمل الادارة العامة وتطوير أدائها وضبط الفساد.

وتؤكد التجارب في هذا المجال على ان قوة المعلومات والبيانات والشفافية في اتخاذ القرارات ومراقبة مستوى الانجازات في الادارة العامة من شأنها ان تساعد على اجتثاث صور الفساد وعناصره المريضة التي تتلون كالحرباء وتمارس أنشطة تعيق الانتاج وتحسين الأداء الاقتصادي العام.

وحسب الخبراء الدوليون فان الثقافة والعولمة والأيديولوجيه والخصخصة لا تقف خلف الفساد فقد إنتشر الفساد في ظل حكومات من كافة الانظمة السياسية كما قامت حكومات بمكافحته من مختلف الاتجاهات.

ويرى الخبراء بأن هناك أهمية لمراجعة إجراءات الجهات المعنية بمكافحة الفساد في ظل مساعي الدولة الدؤوبة للقيام باعادة الهيكلة المؤسسية مقرونه باصلاحات متكاملة وشاملة، ومن اللافت ان الأمر يحتاج إلى اعادة النظر في بعض القوانين التي تسمح بنفاذ البعض من خلالها لممارسة أنشطة فاسدة .

وتخلص الدراسات الى أن دور أجهزة السلطة المحلية كبير في الحد من الفساد أو في التسبب بزيادة مظاهره ولابد من الاهتمام بهذا الدور وتفعيله لاعطاء مسيرة الاصلاحات الاقتصادية عناصر دفع قوية ترتكز على بيئة مستقرة وصالحة لتحسين الأداء الاقتصادي العام .

ومن المؤكد ان تشجيع نظام تحديث الادارة العامة واعادة الهيكلة المؤسسية والتغيير والشفافية في اتخاذ القرارات ستؤدي الى تنمية الانتاج والدخل القومي ومنع الرشاوي سيؤمن للأفراد حقوقهم ويرسي مبدأ العدالة في المجتمع.

واذا كانت تقارير البنك الدولي تشير الى ان اختلاس الأموال العامة على صعيد العالم تقدر بنحو تريليون دولار فإن احتساب هذه الصفقات الفاسدة هي جزء من التكاليف الكلية للفساد والتي تشكل تحدياً أمام خفض أعداد الفقراء خصوصاً في البلدان النامية .

وبحسب توصيات معهد البنك الدولي فإن البلدان التي تكافح الفساد وتحسن سيادة القانون فيها يمكنها ان تضاعف دخلها القومي اربعة اضعاف على المدى الطويل ويمكنها خفض وفيات الأطفال بنحو ٧٥٪ ومردود يساوي ٤٠٠٪ لنظام الادارة العامة الجيد بمعنى ان نصيب الفرد في المتوسط في بلادنا يمكن ان يقفز فجأة اربعة اضعاف في حال كبح جماح الاختلالات ومظاهر الرشوة والاختلاسات وعمليات الاحتيال وابتلاع حقوق الموظفين الصغار في عيون النشالين ونجزم هنا بأن مكافحة الفساد مسئولية وطنية بالدرجة الاولى وعلى رأسها يأتي اصلاح نظام الادارة العامة من خلال مده بالعناصر القادرة على التعامل مع متغيرات العصر وعلومه الراقية.

من هو الموظف المزدوج؟

أحمد محمد الحربي

■ الازدواج الوظيفي ظاهرة تجاوزت في الممارسة العملية مختلف قواعد الفساد لأن الكثير من قواعد ممارسة الفساد تأتي من خارج الأجهزة الادارية، وتجد لها سبيلاً للنفاذ إليها.. أما الازدواج الوظيفي فيأتي من داخل الأجهزة الادارية ومن القائمين على تنفيذ القوانين والأنظمة.. وأي سؤال يرتبط بهذه الظاهرة كيف بدأت؟ من أين بدأت؟ لماذا توسعت حركتها؟.. من المسئول عن توسعها وبقائها؟.. وغيرها كثير.. لا يجد جواباً لأي سؤال.. بل بعض الاجابات إن خرجت نتيجة إلحاح السائل، ولو من باب الفضول، هذه مسائل داخلية بحتة، وبداياتها متعددة المصادر.. وإذا كان السؤال بصيغة مهذبة لأغراض البحث والدراسة عن الظاهرة.. تبقى الأسماء مستورة.. دون نشر.. خاصة والسؤال عن الازدواج الوظيفي.. الذي لا يعد سراً.. ولا يرتبط الكشف عنه بأي خطورة فالشخص المعبر عنه بالازواج الوظيفي هو ذلك الشخص الذي يظهر اسمه في كشوفات المرتبات والأجور الشهرية في أكثر من كشف وجهة.. فالطبيب مثلاً يظهر اسمه كطبيب زائر في أكثر من مستشفى.. ويحصل على أجر خاص نظير قيامه بالكشف عن حالات في تخصصه.. وهو يقوم بعمليات جراحية في نطاق تخصصه في أكثر من مستشفى نظير أجر.. وهو أستاذ محاضر في كلية علمية هنا وهناك.. نظير أجر.. لكن هذا الطبيب لاتنطبق عليه صفة الازدواج الوظيفي فهو موظف بوزارة الصحة.. وموزع وظيفياً وفقاً للقانون في مستشفى معين.. ولا يظهر اسمه كموظف في جامعة من الجامعات، وفي كشوفات الرواتب والأجور الشهرية.. ولايعد طبيباً موظفاً بقرار لأكثر من جهة فإن ظهر ذلك أعد مزدوجاً.. واستاذ الجامعة يظهر نشاطه في أكثر من جهة ولكنه موظف في إحدى كليات وأقسام الكليات للجامعة التي أصدرت قرار توظيفه فيها عليه واجبات وله حقوق.. ويحصل على مزايا الوظيفة ويحاسب وفقاً لقانون ونظم الجهة..

يحاضر هنا وهناك في نطاق تخصصه ولا يظهر في كشوفات المرتبات والأجور.. ولا يجوز مثلاً أن يكون معيناً عميداً لكلية في جامعة.. وعميداً لكلية في جامعة أخرى.. هنا راتب ومزايا وهناك أخرى.. فإن حدث ذلك فهو مزدوج وظيفياً ... حتى أولئك الذين يعينون بقرارات لشغل وظائف ما وهم معينون في جامعة ما.. يعاملون وفقاً لقواعد القانون والأنظمة، ويعتبرون بمثابة منتدبين أو معارين حدد أصولها القانون ونظمت اجراءاتها اللوائح.. لكن أن يكون سعيد «معيد في كلية الزراعة، ومختص عن الإقراض في بنك التسليف الزراعي أو موظفاً فيه، ومحاسب مشروع للتنمية الريفية،وكاتباً في بنك اليمن الدولي.. طبعاً كمثال.. واسمه في كشوفات الرواتب والأجور في الجهات الأربع.. أو محمد كمثال طبعاً نقيب في السجل المدني، ومدرس في التربية والتعليم، و مختص في المنظمات الجماهيرية، ومرافق في شئون القبائل، ويتقاضى راتباً وبدلات الوظيفة المقررة في هذه الجهات.. هنا الازدواج الوظيفي وخطورته.. وينطبق على هؤلاء المثل الشعبي «جمل يعصر وجمل يأكل العصار».. الأمثلة كثيرة ولا داعي للاسترسال فيها وكيف يكون أستاذ جامعي ونظير خبير.. ومستشار جهة.. ويتقاضى راتباً وبدلات ومزايا الوظيفة هنا وهناك.. القانون لايسمح.. الأنظمة لا توافق.. هناك استثناءات يتعامل بموجبها المذكور.. ماعلينا ليكن هذا أو ذاك طاقة محركة، وديناميكية فاعلة.. فلتة في التخصصات هنا وهناك.. خبرة واسعة ونادرة.. طيب لتكن هذه الصفات أو تلك.. أين المعايير التي يمكن اخضاعها أو تطبيقها عليه؟ لا توجد.. قوانين الخدمة وشروط الوظيفة العامة واضحة ومحددة فلماذا لا تطبق؟ لا استثناءات.. وهل يمكن أن تصل تلك الاستثناءات ليصبح عدد المزدوجين وظيفياً بالآلاف في جهاز اداري محدود الوظيفة.. مجلس الوزراء قبل سنوات اتخذ قرارات وقيل بأنها صارمة ونهائية.. وعند بدء تنفيذ خطط ومراحل مشروع اصلاح الخدمة المدنية وتحديث أجهزتها.. حدد ياموظف الوظائف التي تشغلها وأين؟ البعض حدد والبعض تهرب ولجأ الى الاستثناءات.. مضى زمن.. كل شيء باق على حاله.. الازدواج الوظيفي ترتفع معدلاته.. مجلس الوزراء يقر تشكيل لجان لتسليم المرتبات بالبطاقة والتوقيع والبصمة.. وتصرف المرتبات والحيلة واردة في كل شيء.. وزارة الخدمة تهدد وتتوعد بتطبيق أشد العقوبات للمزدوجين، والمنتدبين والمعارين..و...و... إذا لم يحدد كل منهم وضعه الوظيفي.. وزادوا الرقم الوظيفي الوطني..ومازالت الظاهرة قائمة.. وتمضي السنون.. مجلس الخدمة الأعلى قرارات جادة وإجراءات صارمة ستظال كل من لايلتزم بأحكام القوانين والنظم النافذة وينسى مئات الموظفين الذين لايعدون مزدوجين وظيفياً بحكم بعض النظم غير الصائبة في كل الجهات والمسئولين عن تنفيذ القوانين والأنظمة وإذا بهم عكس ما حدد لهم.. ماذا يعمل مدير الشئون المالية ومدير الحسابات، ومدير المشتريات.. المعينين في وزارة المالية في كل جهاز ووحدة وجهة إدارية، مرتباتهم ومزاياهم من المالية، وبدلاتهم بحسب الظروف والشطارة من الجهة التي يعملون بها.. و هكذا سفراء وزارة الخدمة.. وهؤلاء يتنقلون من وزارة لأخرى وجهة وأخرى.. كالنحل يرتشفون رحيق القوانين والنظم، والآخرون يسمعون ويشاهدون، وكلٌ يبحث عن استثناء، وزارة الخدمة مقدمة على تطبيق اجراءات تكفل المسار القانوني والنظامي وإسقاط الشوائب العالقة بالنظم والقوانين.. وتصدر التعاميم.. وتطلق التصريحات، وتعقد ورش العمل للبحث والمعالجة للظواهر السلبية بما فيها الازدواج الوظيفي.. وتنشر الصحف أهم الأخبار وأقواها.. على كل الموظفين المزدوجين أن يختار كل واحد منهم الوظيفة والمرتب التي يريد درءاً للأضرار.. والمهلة المحددة لذلك شهر.. لا نتيجة تذكر.. الوزارة تلجأ الى اجراءات أكثر ضماناً لمنع بقاء الظاهرة المشكلة.. ستطبق اجراءات الصورة- البصمة وستحدد الوظيفة للمزدوج حسب ماتراه لاجديد.. عفريت الازدواج يسير.. شيطان الاستثناءات يتواصل.. تحول الخوف شجاعة.. والظاهرة شطارة والزمن طويل.. والازدواج الوظيفي متعة.

باقة الورد الجميلة

عبدالله البحري

عند مروري في أحد ممرات ذلك المشفى الأنموذجي التابع للقطاع العام وتحديداً حين قمت بواجب الزيارة لمريض من أعز الأصدقاء وكان سيري بطيئاً لدرجة أن إحدى الأمهات تخطتني على غير مهل رغم أنها- ما شاء الله- قد بلغت من الكبر عتياً ولكن ما جعلني أمعن النظر إليها وإلى زيِّها الهادئ واللطيف جداً والمستوحى من موروثنا الشعبي الأصيل، وهي بصحبة أحد أحفادها إنها- تلك العجوز الطيبة- لم تمر من قرب أو بمقابل أحد إلا ورمت عليه السلام، وتركت بعد مرورها رائحة أطيب من رائحة تلك الأغصان الزاكية والتي تحملها بيدها اليمنى، مما ذكرني ببعض العادات والتقاليد المحمودة وغير المنقرضة لليوم لدى السواد الأعظم من سكان الريف والحضر، وبالذات من الآباء والمُعمرين لدرجة أنني لا أنسى مطلقاً عناية واهتمام جدي وكذا والدتي بذلك الحول «الحوش» أو ما يطلق عليه البعض «الحوض الترابي» المجاور للمنزل والواقع غالباً على جانبي بوابة الدار حيث كان يُعنى بما في هذا الحول الصغير من شجيرات نافعة ومفيدة وذات كماليات للزينة والمناسبات، فكان يزرع به أغصان الرياحين والزهور والورود وباقي الخضروات المصنفة بذات الروائح كالنعناع والبقدونس والكبزرة والشمار وغيرها من الفلافل الحارة وكل هذه الشجيرات من مخصصات وممتلكات الراعي الأول لها والمهتم بها وهنَّ في الغالب كما ذكرت النساء وربات المنازل، ومثل ذلك التقليد نجده لدى نظيراتهن من ربات البيوت في صنعاء القديمة ودورها مع اختلاف بسيط في مكان زراعة هذه المكملات والعطريات، حيث تشاهد على أسطح وشرفات الدور القديمة وداخل أوعية من الفخار أو الصفائح المعدنية.. وهذا تقليد جميل وجزء من التراث..!

أعود لزيارة صديقي ووصولي الى غرفته التي لم أشاهد فيها غير السرير الحديث والغارة وإلى جواره تلك الخزانة الأنيقة الموضوع عليها شجيرة بلاستيكية ملونة وجهاز مكيف وشاشة تلفزيون والجميع يحضر للسلام على صديقي، وأنا من بين هؤلاء الجملة نحمل له أكياساً معظمها متشابه المحتوى من الأغذية الخفيفة والعصائر المعلبة، لأننا وقبل ولوجنا للمشفى أو أي مرفق صحي بغرض الزيارة نقف عند محلات وعارضي تلك الأشياء لنبتاع منهم نفس ماعهدناه من المعلبات مالئين الأكياس البلاستيكية ومن ثم الدخول للمريض المقصود بلحظات الزيارة والعيادة، ولأننا ندرك ضرورة الزيارة ومالها من تأثير على نفسية المريض حين رؤيتنا له والتحدث إليه قليلاً إلا أننا نغفل جانباً مهماً ورئيسياً إذا قلت بأنه - وبحسب مايتحدث ويوصي به الأطباء- عاملاً مساعداً لشفاء المريض وهو ما ذكرتني به تلك العجوز الطيبة حين اصطحبت بيدها مزيج من الرياحين والورود البلدية الصغيرة لإبنتها الصغيرة بنفس المشفى.. حينها أثرت على نفسي ولو بعد الزيارة الى البحث عن بائع ورد واحد على الأقل بباب ذلك المشفى وغيره، وبعد مدة من البحث على ما أقصده وللأسف الشديد لم أجد أو أصل الى مرادي ومبتغاي، وهذا أمر يكاد في مجتمعنا غريباً باستثناء الوالدة العجوز التي ماتزال في نظري من منعشات التقليد الجميل والأصيل وممن أثرن في نفسي مسألة البون الشاسع ما بين مظاهرنا القائمة على مشاهدة الألوان غير الأصلية والمعدومة الشم والذوق الرفيع و ما بين ما يمكن على غير جهة عمله إزاء نشر وتشجيع باعة الورود عند بوابات المشافي والمراكز الصحية- العامة والخاصة- ومحاولة إيجاد فرص للشباب لتبني مثل هذه المشاريع الصغيرة العائدة بالفائدة الاقتصادية عليهم وبالراحة النفسية على نزلاء هذه المشافي، وأتمنى ازاحة العلب المتزاحمة من خلال استبدالها بمواقع لعرض باعة الزهور والورود الجميلة.. و الله من وراء القصد.

صدفة التزامن وتشابه المشاكل

محمد الزبيدي

■ بعد ربع قرن من الزمن أو يزيد وضعت الحرب السودانية- السودانية أوزارها ووقع اتفاق السلام الدائم النهائي في العاصمة الكينية «نيروبي» في حفل ضم عدداً من الشهود الغربيين والأفارقة، والسودان هو البلد الذي تشرئب الأعناق إليه والى مستقبله الواعد إذا ما لقي الاهتمامات التنموية اللائقة به كأكبر مساحة صالحة للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية فضلاً عن الثروات الطبيعية التي تزخر بها أراضي السودان الشقيق، وقد قيل في وصفه بأنه يمثل «سلة الغذاء التي يمكنها أن توفر كل احتياجات الأمة العربية» لو تم استغلالها الاستغلال الأمثل وعرفت رؤوس الأموال العربية طريقها للاستثمار في هذا البلد الشقيق.

وإذا كانت الحروب والمشاكل قد أعاقت التنمية واستنزفت الكثير من الموارد فإن حلول السلام وتكاتف الجنوب مع الشمال والغرب مع الشرق قد يمكن جمهورية السودان الشقيقة من الوقوف على قدميها من جديد، ويوفر لها الامكانيات المؤهلة للأعمال التنموية الضخمة، ولذلك فإننا نهنئ الشعب السوداني الشقيق ونتمنى له حسم كل مشاكله بما في ذلك مشكلة إقليم دارفور والتي تمثل نتاجاً لمؤامرات لايريد صُناعها للسودان أن يستقر ويستثمر قدراته وامكانياته في سبيل رخاء أبنائه.

إذا كان اتفاق السلام الدائم والنهائي قد تم توقيعه في اليوم الذي توجه فيه أبناء الشعب الفلسطيني الى صناديق الاقتراع لانتخاب خليفة للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات فإن الصدفة التي جمعت بين الحدثين لتؤكد لنا أن مشاكل الأمة العربية مهما تعددت أقطارها متشابهة أو متماثلة مع فارق أن الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الصهيوني ومن أساليب القمع والقهر والابادة والتجويع..

ومع ذلك فإن أبناء الشعب الفلسطيني الذين توجهوا الى صناديق الاقتراع يأملون في أن تكون هذه الانتخابات نقطة تحول تساهم في استعادة الاقتصاد الفلسطيني الذي أفسده الصلف الصهيوني ليعض عافيته، وإن كان الاحتلال الصهيوني العنصري مازال ضارباً أطنابه على أن العراقيل والعقبات التي نصبها أساطين الحكومة العبرية في طريق الناخب الفلسطيني رغم وعود شارون بالتسهيلات قد أكدت أن الكيان الصهيوني ليست لديه النية للسلام فمازال يعتقد أن القوة العسكرية الغاشمة سوف تحقق أهدافه الاجرامية ولم يستفد من تجاربه التي تؤكد أن القوة لا معنى لها أمام الاعتقاد اليقيني لدى الشعب الفلسطيني بأنه سوف يصل في النهاية الى حقوقه التاريخية والشرعية، وها هي مشاكل السودان المزمنة تصل الى نقطة الحل وتعطي المؤشرات بأن المشاكل المعقدة لابد وأن تنفرج ذات يوم، أما احتلال أراضي الغير بالقوة فإن التاريخ يقدم لنا الأدلة والبراهين بأن الشعوب وحدها هي التي تنتصر في النهاية رغم ما تواجهه من قمع من قبل قوات الاحتلال، فقد رحل الاحتلال البريطاني عن شبه القارة الهندية وعن إيران وعن افغانستان وعن العراق والخليج وعن جنوب أرضنا الحبيبة، وعن الكثير من البلدان الأفريقية وعن شرق الولايات المتحدة كما رحل كل محتل عن الأرض التي احتلها وبقيت الشعوب.

وإذا كان السودان قد وصل الى النقطة التي يتحقق بها السلام والاستقرار بعد حقبة زمنية طويلة من الحروب التي استنفدت الموارد واختطفت أرواح مايقرب من مليونين فإنا ندرك أن مشاكل الدول والشعوب العربية لا تكون إلا نتاجاً لمؤامرات من خارجها تسبقها دراسات تبحث عن الثغرات التي تنفذ منها هذه المؤامرات وتستغلها في إذكاء نيران الصراعات والاضطرابات البينية بعد تثبيت الاعتقاد لدى أية طائفة من الطوائف أو عقيدة من العقائد الدينية أو المذهبية أو حتى العرقية وتصور لها أنها مضطهدة أو محرومة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية ومن ثم تدفعها الى أتون الصراع، فإذا ما تحققت لها بعض الأهداف فانها قد تكون أول المتوسطين بالتسويات وإحلال السلام، وهذا فعلاً هو ماحدث في صراع جنوب السودان مع شماله، فالجنوب الذي كان مسرحاً للتبشير وجد نفسه في فوهة الاضطرابات التي دامت طويلا بدءاً بحركة أناني وانتهت بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وإذا كانت مشكلة جنوب السودان قد حُلَّتْ بتوقيع اتفاق نيروبي فإن الانتخابات الفلسطينية قد انتهت بفوز محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، ولئن كانت الصدفة قد زامنت بين الحدثين فإن مايطلب من الشعبين السوداني والفلسطيني أن يوحدا صفوفهما وأن يوجها جهدهما نحو التنمية التي أعيقت لديها لحقب طويلة من الزمن،الأول بفعل الحروب واستنزاف الموارد، والثاني بفعل الاحتلال الصهيوني العنصري، وإذا كان أبو مازن قد أهدى فوزه لروح الرئيس الراحل ياسر عرفات والى الشعب الفلسطيني فإن المراهنة عليه كثيرة وكبيرة من قبل الغير لكن الشعب الفلسطيني يراهن على ثوابته وعدم التفريط في شيء منها، وهذه الثوابت هي المحور الذي تدور عليه وحدة الشعب الفلسطيني.